

## دلالات مهمة لمساعدة الدول في ضمان تأمين المواد الأساسية للبنان



بنزين وغاز، كهرباء ومياه، سلع وخدمات، مواصلات واتصالات، قلبت حال اللبنانيين في العام 2019. اشتعلت الاسعار وبدأ المواطن بالشكوى من راتب يتقلص امام غلاء المعيشة بسبب الازمة التي يمر فيها لبنان، والاتهامات بالفساد والهدر والمحاصصة وغيرها من الاوصاف التي غالباً ما تناول جميع المسؤولين بطريقة او باخرى

الازمة اطاحت حتى الان كل شيء من دون اي مبادرة لاجراء ارناب الحلول، اقله لمواجهة مشكلة معيشية واجتماعية مرتقبة في هذه المرحلة العصيبة، ستناول جميع المواطنين. ضمن هذه الاجواء المقلقة، قام رئيس حكومة تصريف الاعمال سعد الحريري بمبادرة وطلب مساعدة دول عدة للبنان في تأمين المواد الاساسية. حملت المبادرة دلالات مهمة، علما انها جاءت قبيل موعد الاستشارات النيابية التي افضت الى تكليف الدكتور حسان دياب رئاسة الحكومة. وكان الرئيس الحريري قد وجه رسائل الى رؤساء دول ورؤساء حكومات لعدد من الدول الشقيقة والصديقة، طالبا منهم مساعدة لبنان في تأمين اعتمادات للاستيراد من هذه الدول، بما يوفر استمرارية الامن الغذائي والمواد الاولية للانتاج في مختلف القطاعات. شملت الرسائل كلا من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي،

ازمة الثقة. الدول تضع ضماناتها وفق واقع البلد الذي ستصدر اليه. رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي لفت الى ان الرسالة جاءت من باب الحرص على سلامة الامن الغذائي، خصوصا بعد توقف فتح الاعتمادات من المصارف. اصبحت عمليات الاستيراد تعتمد على ما يملك المستورد نقدا من العملات الاجنبية.

لكن ماذا يعني تأمين اعتمادات لاستيراد السلع الغذائية والمواد الاولية للانتاج لمختلف القطاعات؟ ما هي الآلية، وما هو موقف المعنيين في شأنها؟ الخبير الاقتصادي الدكتور نسيب غبريل اوضح لـ"الامن العام" ان لبنان بلغ هذه المرحلة نتيجة غياب الثقة. كلما تأخرت اعادة تكوين السلطة التنفيذية ازداد شرح

الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، رئيس الوزراء الصيني لي شينبينغ، رئيس الوزراء الايطالي جيوسيبي كونتي، وزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو. الجواب جاء من خلال اجتماع مؤتمر دعم لبنان الذي عقد في 11 كانون الاول الفائت، والذي شدد على ضرورة قيام لبنان بمساعدة نفسه حتى تتم مساعدته.

### غبريل: ازمة ثقة بين القطاع الخاص والحكومة

■ ماذا تعني رسالة الرئيس سعد الحريري الى عدد من رؤساء الدول الصديقة لمساعدة لبنان وفتح اعتمادات للمواد الحياتية الاساسية؟ □ تأتي رسائل الرئيس الحريري مثابة تعبئة الفراغ بسبب استقالة الحكومة ومحاولة لاجاد تمويل للاستيراد الى لبنان الى حين تشكيل سلطة تنفيذية جديدة، وهي مبادرة فردية لطلب المساعدة. لمسنا خلال اجتماع مؤتمر دعم لبنان الذي عقد في 11 كانون الاول ان الدول الصديقة المشاركة في المؤتمر لا تزال على موقفها من دعم لبنان اقتصاديا وماليا. لكنها تؤكد ضرورة ان يقوم لبنان بمساعدة نفسه عبر تشكيل حكومة قادرة، وتنفيذ الاصلاحات التي تعهدها والمتعلقة بالكهرباء والحكومة والادارة الرشيدة ومكافحة الفساد في القطاع العام، اضافة الى اجراءات اخرى. فالاموال التي رصدت خلال مؤتمر سيدر لاعادة تأهيل البنى التحتية لا تزال متوافرة. اظهرت هذه الدول انها على استعداد لزيادة المبلغ، وقد شجعت السلطة التنفيذية على طلب الدعم من المؤسسات الدولية، والمقصود هنا الصندوق الدولي والبنك الدولي اللذان عرضا مساعدتهما بقيمة 4 مليارات دولار.

الخبير الاقتصادي الدكتور نسيب غبريل.

■ الا تعتقد ان الرسائل هي مثابة اعلان لفشل المصارف اللبنانية في توفير مستلزمات الاستيراد في ظل الوضع الذي تعيشه حالياً؟ □ الرسائل ليست اعلاناً عن فشل المصارف. يتصور الجميع ان المصارف تعيش على جزيرة تحقق الارباح ولا تتأثر بمحيطها، علماً ان هذه الصورة غير صحيحة. المصارف تتأثر بالاوضاع التشغيلية

كلما تأخرت اعادة  
تشكيل الحكومة ازداد  
شرح ازمة الثقة



## اقتصاد

◀ ايجابا اذا تأمن النمو الاقتصادي، وسلبا اذا كان هناك تباطؤ في هذا النمو، كمثل ما يعيشه لبنان حاليا. القطاع المصرفي في العالم يقوم بتسليف جميع القطاعات الاقتصادية، ويقوم قطاعا المصرفي بتسليف القطاعين العام والخاص لانه المصدر الوحيد لهذا التسليف. لذا فهو على بينة بتراجع النمو الاقتصادي منذ بداية عام 2018. لا اعتقد ان الرسائل هي مجرد اعلان مبطن عن فشل القطاع. ثمة ازمة ثقة بدأت بين القطاع الخاص من جهة والحكومة من جهة اخرى، وتحولت الى ازمة ثقة بين المواطن والسلطة السياسية. تأثر القطاع المصرفي من جراء هذه الازمة، وكلما تأخرت اعادة تكوين السلطة التنفيذية ازداد شرح ازمة الثقة، ولا اعتقد ان المصارف اعتبرت ان اجراء الرئيس الحريري موجه ضدها.

■ ما هي آلية فتح الاعتمادات من الدول؟  
□ يمكن ان تضمن الدول تسليفات صادراتها وفي استطاعتها رفع سقوف التأمين لحماية المصدر من اجل حصوله على دفعاته المتفق عليها مع المستورد.

■ على ماذا تبني الدول ضماناتها وما هي الاسس المعتمدة؟ هل تنظر الى واقع الدولة التي تطلب المساعدة ام الى وضع المستوردين؟

□ تضع الدول ضماناتها وفق واقع البلد الذي ستصدر اليه. تقوم تلك الدول بوضع دراسات تشمل الاوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للبلد المعني، ويتم بنتيجتها تحديد سقوف الضمانات المطلوبة. الرئيس الحريري كان قد طلب بصورة استثنائية اعتماد السقوف الطبيعية، علما ان تلك الدول على بينة من ان التصنيف الائتماني للبنان قد انخفض والمستوردين يعانون من ازمة سيولة. غالبية الدول بدأت التأقلم مع الوضع الاستثنائي الراهن عبر ايداعاتها المخصصة للاستيراد. هذه المبالغ تحولت الى الخارج من دون قيود، علما انه ليس في مقدور الجميع اتباع هذا الاجراء. لذلك كان طلب الرئيس الحريري من اجل الوصول الى المؤسسات الدولية لضمان هذه التسليفات لتمويل الصادرات، او اعادة السقف اذا تم خفضه الى ما كان معمولا به سابقا.

■ هل ثمة شروط معينة للتعامل معها؟  
□ الموضوع لا يتعلق بالشروط، بل بعملية تقييم الوكالات الدولية لواقع مخاطر الدفع للمصدرين. اي دولة تريد التصدير الى لبنان ولديها مثل هذه المؤسسات تقوم هي بالدراسات لمعرفة امكان ضمان القروض المعطاة للصادرات، اي تأمين الصادرات لعدم

التأخير او التراجع عن الدفع من المستورد.

■ ماذا عن الصناديق العربية التي تمول التجارة البينية؟

□ الصناديق العربية هي التي تمول العمليات التجارية البينية وتؤمن القروض الميسرة لتمويل التجارة، ولقد توجه اليها الرئيس الحريري برسالته. علما ان الصناديق العربية والبرنامج العربي لتمويل التجارة هي التي تصدر التسهيلات بشروط ميسرة لتمويل التجارة.

■ هل تعتقد ان الدول المعنية ستتجاوب مع الرسائل، ولماذا تأخر الجواب؟

□ الجواب جاء واضحا من خلال مؤتمر باريس الاخير: عليكم مساعدة انفسكم حتى تتمكن من مساعدتكم. هذه الرسالة موجودة في مؤتمر سيدر الذي لم يقرض شروطا كشروط صندوق النقد الدولي والتي شروطه قاسية، ولسنا مضطرين للذهاب الى صندوق النقد الدولي، خصوصا وان المجال لدينا لا يزال مفتوحا من اجل القيام باجراءات الاصلاحات المطلوبة وهدفها تحفيز النمو وليس انكماش النمو كما يريد صندوق النقد الدولي. ولاننا لم نطبق حتى الان الاصلاحات البسيطة والبدئية، كانت رسالة مؤتمر باريس الاخير بالتأكيد على تطبيق الاصلاحات حتى تتم مساعدتكم.

اننا نعيش ازمة محكمة، اذا تجاوزت تلك الدول ايجابا مع الرسالة فهو امر جيد.

■ لماذا تمت هذه الخطوة في هذا الوقت بالذات؟

□ جاءت من باب الحرص على سلامة الامن الغذائي والاقتصاد، خصوصا وان

ضغوطا كبيرة تمارس من المصارف على التجار تتعلق بفتح الاعتمادات لتسهيل عملية استيراد السلع والمواد الاساسية الغذائية. توقفت الاعتمادات واصبحت عمليات الاستيراد لتأمين السوق المحلية تعتمد على ما يملك المستورد نقدا من العملات الاجنبية. هذا الامر يؤثر سلبا على السوق الغذائية، علما ان موضوع دخول لبنان في حلقة المجاعة امر مستبعد كليا. لكن ما سيحصل هو نقص مؤكد لعدد من المواد الغذائية، الناتج اساسا من النقص في التمويل. هذا امر طبيعي، فعندما لا يستطيع التاجر توفير السيولة اللازمة للاستيراد ستتقلص صادراته حكما.

■ هل ستتجاوب الدول مع طلب الرئيس الحريري؟

□ مبدأ الاعتماد يقوم على معرفة الزبون وهو مثابة عقد بين المورد والمستورد يتضمن شروطا محددة بضمان المصرف اللبناني الذي يقوم بدور الوسيط والمراقبة والتأكد من سلامة السلع، ومن ثم يتولى دفع قيمة الاعتماد. هذه الطريقة توقفت لان المصرف اللبناني لم يعد في مقدوره فتح اعتماد لدى المصرف الاجنبي. ما اعتمد اليوم وفي ظل اوضاعنا المالية، مبدأ دفع الضمانة مسبقا، لذا فقدت المصارف اللبنانية صديقتها تجاه المصارف الخارجية. دعوة الحريري تشجع الدول على اعطاء خطوط ائتمان اضافية للموردين لتغطية المصارف اللبنانية، وهو امر جيد لكني لا اعلم الاسس التي ستعتمد.

■ ماذا عن شركات ضمان الاستثمار؟  
□ شركات ضمان الاستثمارات توقفت عن التعامل مع لبنان، او انها رفعت نسبة عمولتها التي لم تعد تناسب تجاريا. لكن اذا اوعزت الدول الى المؤسسات باعادة عملية الضمان، فهذا امر مرحب به كثيرا.

■ كيف يمكن ان تضمن الدول اعادة المال المضمون؟



رئيس نقابة مستوردي المواد الغذائية هاني بحصلي.

تسديد ثمنها من دون ان يحتفظ بالمبلغ، او ان يشحن بضائع غير مطلوبة، وهذه الثقة لا ثمن لها.

■ من يستفيد من عملية فتح الاعتمادات اذا تمت؟

□ لا يمكن ان نعرف، خصوصا واننا لم نتبلغ كقطاع تجاري بمضمون الرسالة. مع التأكيد على ان الوضع معقد جدا واننا نعمل كل يوم بيومه.

■ هل ستطول الازمة؟  
□ اتمنى ان لا تطول. تشكيل الحكومة هو الخطوة الاساسية الاولى لعودة الامور الى سلوك الطريق الصحيح.

■ هل انتهى نظام الاقتصاد الحر في لبنان؟  
□ ابدأ، واجزم بذلك. صحيح اننا نمر بازمة، لكن الدولة موجودة وتقوم بدفع متوجباتها، والمصارف قائمة وان تشددت باجراءاتها. نعيش الازمة من مختلف جوانبها، لكن الابواب لم تغلق نهائيا. لم تعلن الدولة افلاسها ونحن نتحدث وفق المستجدات.

■ هل يمكن ان تعطي الدولة اللبنانية الضمان المقبول لتلك الدول؟  
□ الثقة التجارية تتركز على ضمان تجاوب المورد، اذ يشحن البضائع المطلوبة بعد

### السوق ستشهد نقصا مؤكدا لعدد من المواد الغذائية

□ انها الثقة، وهي لب الموضوع كله.

■ هل فقد لبنان ثقة العالم؟  
□ لا، لبنان لم يفقد الثقة، بل مصارفنا هي التي فقدت ثقة المستثمرين ورجال الاعمال الاجانب، حتى اللبنانيين المقيمين في الخارج. هذا الامر من الصعب استعادته في وقت قصير، وهو امر مؤسف. لذلك ان مسعى رسالة الرئيس الحريري حميد، ولكني لا اعرف كيفية التطبيق.

■ هل يمكن ان تعطي الدولة اللبنانية الضمان المقبول لتلك الدول؟  
□ الثقة التجارية تتركز على ضمان تجاوب المورد، اذ يشحن البضائع المطلوبة بعد